# الفصل الخامس

# التنظير الجديد ومعضلة الفقراء

أولاـ الفقر والظلم الاجتماعي

ثانياـ من الفقر إلى الحرمان

obeikandl.com

obeikandl.com

## الفصل الخامس

## التنظير الجديد ومعضلة الفقراء

حظيت ظاهرة الفقر باهتمام واسع على مختلف المستويات الدولية والجهوية والمحلية، وبخاصة منذ الخمسينيات من هذا القرن عندما بدأ المسؤولون والمخططون ومقدمو المساعدات يولون عناية كبيرة للتفاوتات السوسيو- اقتصادية المتزايدة يوما بعد يوم في البلدان النامية التي "شرعت الكثير من دولها في وضع برامج وخطط التنمية تعتمد على ما توافر للبشرية من إنجازات علمية وتقدم تكنولوجي"[اسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف، 1997، 28]. وغير خاف على أحد أن هذا الاهتمام لا ينبع فقط من الاعتبارات الإنسانية، لكن أيضا من عدم الاستقرار وضعف التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وسعي الأنظمة الحاكمة إلى لفت الانتباه لمنجزاتها التنموية، وخوف بعضها من إشعال الفقراء فتيل الثورة.

وفي هذا السياق، أثار الانتقال من الحكم الاستعماري إلى الاستقلال السياسي آمالا عريضة لدى الفئات الاجتماعية الدنيا لتحقيق مزيد من الرقي والتقدم، لكن ظروف الاستقلال الاقتصادية والاجتماعية، وتولي السلطة السياسية نخبة متسلطة زاد من حدة تراكم المشاكل وتدهور أوضاع الفئات التي تشغل قاع السلم المهني، وتعيش على هوامش الاقتصاد المنظم وتتعرض لشتى صور المحاصرة والتهميش والاستغلال. وما يزيد في تردي أوضاعها الراهنة والمستقبلية في المجتمعات العربية تحديدا هو سقوط قناع حملة المشروع التحديثي ووصول أنماط التنمية العربية إلى أفقها المسدود وعجزها عن حل المشكلات المرافقة لها، وفشل الطبقة الحاكمة في تجسيد وعودها، خاصة المتعلقة منها بمكافحة الفقر واستيعاب الفئات الدنيا باعتبارها ظاهرة انتقالية، في العمالة المؤجرة. ولعل أول الحقائق الرقمية التي

يجب تأكيدها هنا هي أن ستين (60) مليون عربي يعـانون مـن الأميـة و ثلاثـة وسبعون (73) مليون عربي يعيشون تحت مستوى خط الفقر مع وجود عشـرة (10) ملايين عربي لا يحصلون على الغذاء الكافي إلى جـانب حرمـان نصـف سـكان المناطق الريفية العربية من المياه النقية وعدم حصـول ثلثـي (2/3) سـكان هـذه المناطق على الخدمات الصحية الأساسية [النصر، ع. 151، 9/1997، 12].

لهذا يبدو من الضروري التأكيد على أن هذه الفئات المهمشة ليست كينونـات خاصة قائمة بحد ذاتها، وإنما هي وحدات اجتماعية وعلاقات سياسية تحدد طبيعتـها واتجاهاتها العامة حركة الصراع الاجتماعي في المجتمع، ومن ثم فهي ليست بُعـدا معزولا عن مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان العربيـة، بل هي من أبرز الأعراض التي تدل على تناقضات أبنيتها الاجتماعيـة، وعجزهـا عن تحقيق تطلعات الفقراء والمحرومين الذين يشغلون حيزا اجتماعيـا كبـيرا فـي البنية الطبقية العربية المعاصرة.

ومن هنا تتأتى ضرورة التأمل في واقعنا العربي المـتردي ليـس بتوصيفـه وتبيان حجم كارثته ومأساته، وإنما بإعادة قراءته في ضوء تحولات نهايـة القـرن، وتغير الفكر السياسي والاجتماعي وما صاحبه من ظهور العديد من المصطلحـات التي تحاول أن تعبر عن ظاهرة الفقر مفهوميا وواقعيا.

من هذا المنطلق تسعى الدراسة الراهنة إلى محاولة فهم واقع الفئات الدنيا فـي ضوء الصياغات النظرية الجديدة والتحولات التي يشهدها عالمنا المعاصر.

**أولا ــ الفقر والعلم الاجتماعي**

رغم التوسع الملحوظ في الاقتصاد العالمي خلال العشريات الأربع الماضيـة، إلا أن عدد الفقراء ظل يتزايد بوتائر عالية، حيث بلغ عدد السكان الذين يندرجـون تحت فئة الفقراء فقرا مطلقا 1.3 مليار نسمة في عام 1993، على أن الفقر ليس مطلقـا

فحسب، وإنما هو نسبي أيضا. فالإملاق الذي يعيش فيه عدد قد يقترب من خمس (1/5) البشرية، هو مؤشر على تردي الأوضاع المعيشية خاصة في البلدان النامية أين نجد في جنوبي الصحراء وجنوب آسيا فقط حوالي ثمانمئة (800) مليون نسمة يفتقرون إلى إمدادات الغذاء الكافية والمنتظمة [عالم المعرفة، ع. 201، 43:42]. هذا ويقدر البنك العالمي عدد من يفتقرون لفرص الحصول على المياه المأمونة و"الصرف الصحي بـ : 1.5 مليار و 2 مليار على التوالي [المرجع السابق، ص. 159]، في حين تؤكد إحصائيات سنة 1996 التي أصدرها المكتب الدولي للشغل أن ثلاثة وسبعون (73) مليون طفل في العالم تتراوح أعمارهم ما بين عشرة (10) و أربع عشرة (14) سنة يمارسون نشاطات مهنية مختلفة، وأن الكثير منهم تحولوا إلى عبيد في بعض المناطق الأسيوية والأفريقية. وفي هذا الصدد تؤكد الشواهد الكمية أن عدد هؤلاء الأطفال العاملين قد بلغ في آسيا 44.6 مليون وفي أفريقيا 23.6 مليون. ومما يزيد في قتامة هذه الظاهرة هو ميل هذه الأرقام للارتفاع إلى أكثر من مئة (100) مليون طفل عامل، إذا أحصينا الأطفال العاملين الذين لا تتعدى أعمارهم عشر (10) سنوات، والفتيات الماكثات بالمنازل واللواتي ترغمن على إنجاز الأعمال المنزلية وكذا الأطفال الذين تجاوزوا سن 14 من أعمارهم [الخبر، ع. 1683، ص. 6].

ونظرا لخطورة انتشار ظاهرة الفقر، فقد حاول عدد من الباحثين و"الرسميين" تشخيصها وتفسيرها بغرض التحكم فيها وتوجيهها، وبهذا الخصوص، يشير"غولدنر "Gouldner إلى أن ما قامت به السلطات الفيدرالية في المجتمع الأمريكي من تدعيم قوي للعلوم الاجتماعية كان ينطوي على أهمية بالغة بالنسبة للنظرية السوسيولوجية عموما والوظيفية خصوصا، على اعتبار أن هذه السلطات كانت بحاجة ماسة إلى

مساهمة العلم الاجتماعي في حل المشاكل الواقعية المتشعبة، وخاصة ما تعلق منـــها بتصميم وتوجيه السياسات الوطنية إيجاد الإجابات المناسبة للتساؤلات التالية:

1ـــ كيف تتحسن ظروف المجتمع؟

2ـــ كيف يمكن التقليل من حدة المشاكل الاجتماعية؟

3ـــ كيف يمكن حماية القوة الأمريكية في الخارج؟

4ـــ ما هي الوسائل الناجعة لتدعيمها وتوسيع نطاقها؟

ومما يدل على تدعيم العلوم الاجتماعية منذ منتصف الخمسينيات هو ظـــهور أعمال كثيرة تهتم بتحليل المشاكل الاجتماعية. ولقد اشتُق هذا التدعيم من المســـاندة الحكومية لهذه العلوم، وارتفاع معدلات الاستثمار في مختلف مجالاتها، فضلا عـــن الصراعات الكبرى التي كانت تدور رحاها حول الحقوق المدنية وحركـــة الحـــرب على الفقر War on poverty في الستينيات من هذا القرن. وفي ظل هذه الظروف وفـي أقل من عشرية ظهر فرع متميز يعتمد منظور علم الاجتماع وأدواتـــه التصوريـــة ونظرياته ومناهجه في تناول المشكلات الاجتماعية وتغيير الواقـــع المعيـــش. إنـــها سوسيولوجيا الفقر The Sociology Of Povertyالتي كانت آنذاك تمثل الفرصة الجديـــدة للنشاط وإضفاء طابع التفسير المؤسسي الرسمي على علم الاجتماع فـــي الولايـــات المتحدة الأمريكية [Gouldner, 344-351].

وتذكر الوقائع التاريخية والشواهد الواقعية أن الأنثربولوجيا قـــد لعبـــت دورا كبيرا في بدء الاهتمام بالفئات المدينية الدنيا، ولفت الانتباه لبعض الموضوعات مثـــل الثقافة الفرعية الإثنية في المجتمع الحضري ومجتمع النواصي والأسر الفقيرة فـــي المناطق الحضرية المتخلفة، خاصة في البلدان النامية التي أصبحت مشـــكلة الفقـــر فيها من أخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

بيد أنه من الملاحظ أن الاهتمام الأنثربولوجي بتقصي وتحليل واقع هذه الفئات قد استند في عمومه إلى منظور محدود فشل في ربط المشاكل الجزئية للفقراء بالظواهر الاجتماعية الكلية. غير أنه في نفس الوقت استطاعت نظرية الهامشية التي تطورت في أمريكا اللاتينية، من تحويل الاهتمام المعاصر للعلم الاجتماعي من العناية بالفقر على نطاق ضيق للبحث الميكرو ـ أمبريقي إلى دراسة أوسع وأشمل للإجابة على مشاكل وتطلعات الفقراء [Lomnitz; 185–203].

ورغم أهمية هذه النظرية من الناحية العملية، إلا أنه قد ثارت من جديد في الدوائر الغربية المعنية بالدراسات الحضرية، مناقشات كثيرة حول الوزن النسبي والدور المركزي الذي تحتله الفئات الاجتماعية التي تعيش على هوامش تقسيم العمل المنظم في البيئة الطبقية لمجتمع المدينة.

ولقد تفطن علماء الاجتماع والاقتصاد منذ بداية السبعينيات إلى أهمية الأنشطة التي يمتهنها الفقراء سواء في استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل أو المساهمة في عملية التنمية الحضرية. ومما لاشك فيه أن أحدا يكون على اطلاع بالوضع السوسيو ـ اقتصادي لمدن البلدان النامية لا يندهش لظاهرة محدودية مناصب العمل في القطاع الرسمي. فالقسم الأكبر من السكان يحصل على قوته اليومي من أنشطة تافهة إلى أنْ ظهر مفهوم القطاع الحضري غير الرسمي The Urban Informal Sector في كتابات "كايت هارت K. hart "سنة 1971، ليضع حدا للمناقشات الدائرة حول القطاعين "العصري ـ التقليدي"، فضلا عن أهميته التحليلية في فهم مكونات البناء الاجتماعي الحضري، ووصف وتشخيص مشاكل الفئات الاجتماعية الفقيرة التي تعمل في إطار غير منظم وغير محمي وتسكن في غالب الأحيان مناطق متخلفة، وكذلك نظرته لما هو تقليدي على أنه جزء لا يتجزأ من ثقافة الأمة وهويتها، ودافع قوي لعملية التنمية [Sinclair; 79-90] .

ومنذ هذا التاريخ (1971) أصبحت أنشطة القطاع الحضري غير الرسمي التي يمتهنها فقراء المدن محل اهتمام الوكالات الدولية والحكومية، حيث ظهرت العديد من الكتب، المقالات، الأوراق البحثية، الوثائق التخطيطية والاقتراحات النظامية لتؤكد الدور الاستيعابي ــ الإنتاجي ــ الخدمي لهذه الأنشطة.

وقد دفع الاهتمام المكثف بهذه الظاهرة الحضرية إلى محاولة وضع الأسس الأولى لمدخل متميز يهتم بتخطيط التنمية وعلم اجتماعي متخصص في دراسات التنمية. وبرغم اختلاف هذين المدخلين إلا أنه من الممكن تحديد اهتمامهما بصفة عامة. فقد سعى هذان المدخلان إلى تفسير ظاهرة الفقر واقتراح البدائل الممكنة للتحقيق من حدتها، وطرحا بذلك تساؤلات عديدة يتعلق بعضها بتزايد عدد الفقراء وتدهور أوضاعهم، ارتفاع عدد الأحياء المتخلفة ومستويات البطالة، الهجرة الريفية ــ الحضرية ونقل الفقر الريفي إلى المناطق الحضرية، وتكوين جماعات جديدة من الفقراء، ويتعلق البعض الأخر بانعكاس ذلك كله على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمجتمع. وهذا ما دفع الكثير من الباحثين إلى إعادة التفكير من جديد في المرتكزات الأساسية لسوسيولوجيا الفقر الحضري ومدى قدرتها على فهم معاناة الفئات المدينية الدنيا من أجل تغيير وضعها في البناء الاجتماعي.

وفي إطار هذه المراجعة يجب الاعتراف منذ البداية أن هناك محاولات عديدة تبذل في مختلف الدوائر الأكاديمية للمساهمة في بلورة الاتجاه المتنامي بفعل الديناميكية الداخلية للبيئات الحضرية وتحول الفقراء إلى مخلب يقلق "الجالسين" في قمة الهرم الاجتماعي، فضلا عن تزايد الأصوات المنادية بحق المواطنة "الكاملة" والمساواة والحماية الاجتماعية، ومكافحة الفقر والحرمان الاجتماعي وتشجيع ومساعدة الفئات الدنيا التي تمارس أنشطة اقتصادية غير رسمية، بيد أن الشواهد الواقعية تؤكد أن هذه الأنشطة قد أصبحت شكلا اقتصاديا جديدا يتناوله مختلف

المتخصصين في كل من العالم المتقدم والنامي على حد سواء. فالتركيز على ديناميات اقتصاد الفقراء غير الرسمي يلفت الانتباه إلى عملية واقعية ومعاصرة تنمو باستمرار لإعادة تنظيم الأنماط الاقتصادية المتخلفة، من أجل تغيير الاتجاه نحو سوق عمل تعاقدي ومنظم. وعليه فإن نتائج مختلف الأبحاث تثير عددا من التساؤلات التي تدور حول مدى ملاءمتها في توجيه الدراسات الحضرية الراهنة والمستقبلية وإثراء النظرية السوسيولوجية المعاصرة التي تشكلت أنساقها المعرفية وفق البعد الرسمي. ولقد تأكدت هذه الشكوك من خلال الاهتمام بموضوعات حرص المشتغلون بالدراسات الحضرية على وصفها باللارسمية واللامنتجة. إنها تلك الأنشطة التي يمارسها الفقراء والمعدمون، وتستوعب نسبة مرتفعة من قوة العمل تتجاوز في كثير من مدن المغرب العربي 40% من مجموع العمالة الحضرية. وثمة شواهد واقعية تؤكد استغلال هذه الفئات المهمشة في زعزعة استقرار المجتمع الجزائري وتخريب بنيته التحتية، وزيادة وتيرة العداء تجاه المؤسسات الرسمية في ظل ظروف اجتماعية صعبة تتميز بتزايد معدلات البطالة ( أكثر من 28% ) والفقر، حيث يعيش 7.59 مليون جزائري في فقر مطلق، منهم 2.76 مليون مواطن يعيشون في حالة قصوى من الحرمان، و 4.83 مليون شخص لا يتوفرون على أي دخل منتظم [محفوظ بنون، رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية، نوفمبر 1997].

وعلى ذلك، يمكن القول أن الباحثين الاجتماعيين الجزائريين مدعوون لإعادة دراسة الأوضاع الواقعية للفئات الدنيا التي شاركت بالأمس القريب في ثورة التحرير، وشكلت رافدا من روافد علم الاجتماع الراديكالي. واليوم وفي ظل التحولات التي يخبرها البناء الاجتماعي الجزائري وما ينطوي عليه من تناقضات صارخة، نلاحظ تشكل فئات اجتماعية منقسمة على نفسها وتنتمي لقاع المدينة، توظف العنف الكلامي والفيزيقي للتعبير الاجتماعي عن الذات إلى جانب نزعم

بعض أفرادها للجماعات الإرهابية. ولهذا فإن دراسة إيديولوجيا وبنية هذه الفئات يندرج ضمن المسعى العام الذي يقوم به باحثون جزائريون حول سوسيولوجيا الفقر والفئات الدنيا، التي لازالت تتعرض لظروف اجتماعية واقتصادية متدنية، ترتبط بعملية التهميش والاستغلال التي تقع ضحية لها. وغير خاف، أن هذا الاهتمام بالأوضاع الواقعية للفقراء، قد دفع هؤلاء الباحثين إلى إثارة جملة من القضايا النظرية والأمبريقية حول تزايد عدد المحرومين بسبب الإختلالات الهيكلية الناجمة عن حقن الليبرالية في دماء النسق الاجتماعي ( تسريح آلاف العمال، ارتفاع عدد البطالين، تأخر دفع أجور بعض العمال لعدة شهور، ضعف القدرة الشرائية، عودة الأمراض التي لها علاقة بظروف ومعيشة الفقراء...الخ). وهذا الاهتمام يرتبط بطبيعة الحال بتغير المفاهيم والمداخل النظرية التي تتناول ظاهرة الفقر، خاصة في المجتمعات الغربية التي تحاول إيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن هذه الظاهرة، مثل الحرمان، الانسلاخ، عدم الاعتراف الاجتماعي...الخ.

**ثانيا ــ من الفقر إلى الحرمان**

رغم كثرة الأدبيات والجهود الأكاديمية المستمرة حول مشكلة الفقر، إلا أن حدتها تنذر بعواقب وخيمة قد تهدد مستقبل الإنسانية. ومما يزيد هذا التهديد وضوحا هو ما يقدمه الإحصائيون والدوائر الرسمية من أرقام مذهلة تشير كلها إلى ذلك التزايد المطرد في عدد الفقراء والمعدمين. وهذا ما تؤكده الشواهد الكمية التي تبين أن عدد الأفراد الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم يربو عن البليون شخص في العالم، في حين يزيد عدد الذين يعيشون في أماكن لا تتوفر على وسائل مناسبة للصرف الصحي عن 1.7 بليون نسمة، أما عدد الذين يعانون من الحصول على المياه الصالحة للشرب فيقدر عددهم بـ 1 بليون، والذين يتعرضون لمآسي تلوث الهواء بـ 1.3 بليون، في حين أن عدد الذين يعانون من الحرمان فهو الآخر في

تزايد مستمر، وذلك مع الأخذ في الاعتبار التزايد المخيف في عدد سكان العالم والذي يفوق 90 مليون نسمة كل عام. ولقد ارتبط هذا التزايد بانتشار ظاهرة الجوع ووفاة الأطفال في كثير من البلدان النامية، بسبب قلة الموارد أو سوء التغذية وضعف الرعاية الصحية [اسماعيل سراج الدين و محسن يوسف، 1997، 165-166]. وفضلا عن ذلك فإن تقارير المنظمات الدولية تشير إلى أن توقعات الحياة في اليابان مثلا تقارب الثمانين (80) عاما، في حين لا تتعدى الخمسين (50) في أفريقيا جنوب الصحراء. في العالم العربي وفي إثني عشر بلدا من بين تسعة عشر يتجاوز العمر المتوقع 65 عاما مقارنة بمتوسط قدره 45 عاما سنة 1960. كما أن نسبة وفيات الأطفال دون خمس سنين تصل إلى حوالي 170 في الألف في جنوب آسيا، فيما لا تتعدى 10 في الألف في السويد، وفي العالم العربي تحديدا يصل معدل وفيات الأطفال إلى 83 حالة في كل ألف طفل لم يبلغوا سنة واحدة من أعمارهم. وما زال هناك 110 مليون طفل في الدول النامية لا يحصلون على أي نوع من التعليم، أما المرأة فهي أكثر عرضة للتهميش والحرمان والفقر والضغوط الاجتماعية القاسية. وهناك شواهد كمية حديثة تشير إلى أن حوالي 60 %من فقراء العالم هم من النساء، ورغم ذلك فإن عدد اللاتي يتحملن الإنفاق على أسرهن هو في تزايد مستمر قد يصل في بعض البلدان إلى الثلث (1/3) وفي العالم العربي لا تشارك سوى 17 %من النساء العربيات في القوة العاملة الرسمية [اسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف، 1997، 169-170 & مجيد هادي مسعود، 1996، 134].

ومما يزيد المشكلة تعقيدا في البلدان النامية هو الزيادة السكانية العالية وهدر الإمكانيات المتاحة. والأمثلة على ذلك كثيرة، لكننا سنكتفي هنا بالوقوف عند تعداد سكان أفريقيا جنوب الصحراء والذي يتعدى 500 مليون نسمة، ويقدر ناتجها القومي بـ 135 مليار سنة 1987، وهذا ما يعادل ناتج بلجيكا التي لا يتعدى تعداد سكانها 10

مليون نسمة [إسماعيل سراج الدين و محسن يوسف، 71]. وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن الفقر ينحصر في مناطق معينة، بل أنه ينتشر على النطاق العالمي بدرجات متفاوتة. ويبدو أن الدراسات الاجتماعية تميل إلى تأكيد هذا الانتشار، فـ "ميرتا "Merta" و "ريتش Rich" يؤكدان على أنه يوجد شخص واحد من بين كل سبعة أمريكيين يعيش تحت مستوى خط الفقر، وخاصة بين المواطنين السود، أما "بيرغر "Berger و "نوهوز "Neuhaus" فيشيران إلى بقاء خمس (1/5) الأمريكيين أو حوالي خمسين(50) مليون يعيشون في ظل الفقر[إسماعيل سراج الدين و محسن يوسف، 1997، 26]. وإذا كان يحلو للبعض تأكيد وجود ثقافة خاصة بالفقراء أينما وجدوا، فإن "أوسكار لويس O. Lewis" يرى أن خُمس(1/5) أولئك الذين يقعون تحت خط الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية هم الذين يشتركون في السمات التي تشملها ثقافة الفقر.

هذا وتكشف النظرة المدققة في تراث الدراسات الاجتماعية عن وجود اهتمام كبير بظاهرة الفقر التي تنتشر وتتزايد بطريقة مخيفة ومطردة. ويعكس هذا الاهتمام التغيرات في الفكر السياسي الأوروبي خلال العشريتين الأخيرتين. وإذا كنا نلمس في الوقت الحاضر اتجاهات نظرية متعددة ومتصارعة في دراسة الفقر، فإن هذا الأخير يعبر دائما عن ظروف معيشية متدهورة ووضع اجتماعي متدني وهامشي. ولتشخيص وتفسير هذا الوضع المتردي والهامشي، قدم "فريدمان "Friedman تصورا رباعيا يتمحور حول طروحات الأكاديميين وعلماء الأخلاق والبيروقراطيين والاستراتيجيين والجدول أدناه يوضح ذلك [جون فريدمان، 16ـ17].

## جدول يوضح الفقر من حيث دلالاته وسبل مكافحته

| سياسات مكافحة الفقر | تعريف الفقر | معيار تحديد الفقر | |
|---|---|---|---|
| 1.توفير الخدمات الأساسية للفقراء.<br>2. تقديم المساعدات لذوي الدخل المنخفض.<br>3.إعادة توزيع الدخول.<br>4.تشجيع برامج الرعاية الاجتماعية.<br>5. تفويض السلطات للهيئات الدنيا بما في ذلك التنظيمات المهتمة بقضية الفقر. | 1. يشير الفقر إلى تدني المستوى المعيشي بسبب انخفاض الدخل.<br>2. الفقراء هم فئات اجتماعية ذات دخول منخفضة. | الدخل<br>1. انخفاض الدخل.<br>2. الفقر المطلق.<br>3. الفقر النسبي. | البيروقراطيون |
| 1. تقديم المساعدات للفقراء.<br>2. تشجيع الأعمال الخيرية المحلية.<br>3. تشجيع الإحسان إلى الفقراء.<br>4.إبعاد الفقراء غير المستحقين(الفئات الشريرة)عن التعاملات الإنسانية العادية، مثل الزج بهم في السجون | أولا- يرتبط الفقر بالأوضاع الاجتماعية المزرية التي تعيشها فئات اجتماعية واسعة بسبب تقاعسها وعدم تحمل مسؤولية المخاطرة.<br>ثانيا- الفقراء هم أشخاص يفضلون الحياة السهلة على العمل الجاد ويستهترون ويفشلون في التخطيط لمواجهة الأيام الصعبة المقبلة. | المسؤولية | علماء الأخلاق |

| | | | |
|---|---|---|---|
| أو الملاجيء. | | وفي تحديد علماء الأخـــلاق لظاهرة الفقر ، ركزوا علـــى الفئات الاجتماعية التالية:<br>1.المتوكل على الله(يتحمـــل مسؤولية الفقر).<br>2 .المعدم(الفقير فقرا مطلقا).<br>3. المحروم(الذي لم تشـــبع حاجاته).<br>4. الكادح(الذي يحتاج إلـــى مساعدة).<br>5. مستحق العـــون(يحتـــاج العون والمساعدة).<br>6. الفقـــير باختيـــار(أديـــان كثيرة تشجع الإحســـان إلـــى الفقير، حتى بعض الكيانـــات الدينية تختـــار الفقـــر عـــن طواعيـــة مثـــل الرهبـــان المتسولون).<br>7. الفئات الخطيرة(إجرائيم في جسم المجتمع).<br>8. لفئات الشعبية(البروليتاريا، الطبقة الدنيـــا، ذوي الدخـــل المنخفض...الخ). | | |
| 1. إنهاء أو التقليل مـــن حالـــة العـــيطرة واللامساواة. | | أولا- يشير الفقر إلى ظروف الحرمان المادية والاجتماعيـــة التي يعانيها الفقراء من جـــواء | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2. إيجاد وظائف جديدة وإعادة التأهيل.<br>3. إدخال إصلاحات اقتصادية مثل منح أراضي لمعدومي الملكية.<br>4. إدماج قوة العمل المهمشة والمعزولة في عملية التنمية.<br>5.التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الشاملة والمعقلنة).<br>-6تشجيع البحث العلمي بغرض إيجاد البدائل المناسبة للقضاء على الفقر وتحسين حال الفقراء. | اللامساواة.<br>ثانيا- الفقراء هم فئات اجتماعية مستغلة وتعسة نتيجة(الأضرار وألوان الحرمان)تأصل عدم المساواة في الهيكل الأساسي للنظام الرأسمالي.<br>- وفي تحديد الأكاديميين لظاهرة الفقر، ركزوا على:<br>1. الفقر الهيكلي(ينتج الفقر عن الأوضاع الهيكلية في النظام الاقتصادي - الاجتماعي التي تساعد على وجود تجاوزات، عدم المساواة...الخ.<br>2. العزل/الإبعاد(حرمان فئات معينة من تحقيق التراكمات الرأسمالية ومن الحصول على قسط عادل من عائدات النمو الاقتصادي).<br>3. التهميش<br>4. الاستغلال. | **الإستغلال و اللامساواة** | **الأكاديميون** |
| 1 التنظيم الذاتي للفقراء.<br>2. المساعدات الخارجية(الدولة | أولا- الفقر هو أحد أشكال التجريد من القوة أو انعدام القدرة.<br>ثانيا- الفقراء هم فئة | **التجريد من القوة** | **الاستراتيجيون و منظرو القوة** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| خاصة).<br>3. يتعين قيام حركات احتجاج سياسي للفت الأنظار إلى حق الفقراء في الحياة والاعتراف بحقوقهم وإعطاء الفرصة لأصوات الفقراء العديدة كي تصبح مسموعة.<br>4. المشاركة في العمل الجماعي ومحاولة اكتساب مزيد من القدرة للتحكم في وسائل العيش. | اجتماعية معدومة السلطة ومجردة من القوة. | | |

كما ويثير فريدمان في نفس الوقت مسألة الفقر والآليات الواسعة للحماية الاجتماعية التي يقوم عليها النموذج الاجتماعي الأوروبي. ويمكن تبين ملامح هذه الآليات ليس في القضاء على ظاهرة الفقر، وإنما في انبعاثها من جديد ووصفها بأوصاف عديدة نالت اهتمام الباحثين الذين اتجهت جهودهم نحو صياغة مفاهيم جديدة تتماشى وتحول الفكر السياسي الغربي الحديث، وذلك بعد فشل الأطروحات المتفائلة حول العمالة الكاملة والنمو الاقتصادي المتواصل والحماية الاجتماعية الشاملة. ويتجلى هذا التحول في تحديد الدوائر الأوروبية الرسمية لظاهرة الفقر وتغير المواقف والمقاربات النظرية والسياسية تجاه هذه الظاهرة التي ارتبطت في

الأدبيات الفرنسية خلال السبعينيات بالحرمان الذي اقتصر آنذاك على التقليل التدريجي من تناقضات النظام لإعادة التوزيع بغرض تحقيق المساواة.

وهذا ما دفع الباحثين الأوروبيين إلى محاولة تشخيص واقع مجتمعاتهم المعاصرة واقتراح البدائل النظرية والعملية والسياسية لمواجهة تحديات مجتمعاتهم (البطالة الهيكلية، انتشار أشكال جديدة للفقر والتهميش وانهيار الروابط الاجتماعية...الخ) الراهنة والمستقبلية من ناحية، ومعالجة اختلالات البناء الاجتماعي وإعادة توازنه وتحقيق التماسك الاجتماعي الأوروبي من ناحية أخرى.

ولتحقيق هذا المسعى وتجسيدا لدولة التوازن الاجتماعي العام (فرنسا)، أو دولة العمل الاجتماعي (أمريكا)، إنكب الباحثون من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية على دراسة مجتمع الأجراء وحقوق الإنسان، ومسألة انهيار الروابط الاجتماعية وتضاؤل نطاق الحماية الاجتماعية، وذلك لإثارة مسألة محورية في التنظير السوسيولوجي الغربي تتعلق بإعادة دراسة مبادئ وأشكال تدخل الدولة، وخاصة بعد اتساع حجم الفئات المختلفة الواقعة تحت تأثير عدم الأمان الاقتصادي والاجتماعي أو المعرضة لخطر أشكال معينة من التهميش [Lomnitz, 110-121]. ومن بين المفاهيم التي صيغت للتعبير عن وضع هذه الفئات هو مفهوم الحرمان الاجتماعي الذي تعددت تحديداته وتباينت أطره التصورية. ففي الاستخدامات العامة، يشير إلى الحاجة غير المشبعة أو إنكار الحقوق الأساسية إلى جانب اقتصاره في بعض الأحيان على الفئات القابعة في قاع السلم الاجتماعي.

وإذا ما خرجنا من دائرة التصورات العامة لمفهوم الحرمان الاجتماعي، استطعنا أن ندرك على الفور أن المعضلة الأساسية التي واجهت الدارسين تتعلق بمسألة التغييرات في التفكير السياسي الأوروبي الذي أنتج مفاهيم جديدة وكذلك طمس الحدود والاندماج بين هذه المفاهيم وقضية الفقر. على أن الشيء الجدير

بالتأكيد هنا هو أن تحليلات الباحثين الأوروبيين لـــهذه المفـــاهيم وخاصـــة مفـــهوم الحرمان الاجتماعي، قد استندت في الغالب إلى طروحات "دوركايم" حول التضـــامن وانهيار الروابط الاجتماعية.

وقبل البدء في تناول مختلف التحديدات والنماذج النظرية التي تناولت ظـــاهرة الحرمان الاجتماعي، يجدر بنا أن نشير إلى أن الاهتمام المتزايد بهذه الظاهرة يربـــط بالمجهودات التي تبذل للمحافظة على تناغم مكونات البنـــاء الاجتمـــاعي وتوازنـــه وتهدئته وجعل الفقر ــ كما يرى "ستروبل"ــ ظاهرة طبيعية، وتحويله إلـــى حالـــة معينة مؤقتة [بيير ستروبل، 31]. وما الحوار الاجتماعي الجاري في فرنســـا ( منـــذ الستينيات إلىيومنا هذا) إلا تدعيما لآليات النظام الاجتماعي واســـتمراره وتجـــدده. ففي الستينيات و السبعينيات من هذا القرن تمحور هذا الحوار حول عـــدم المســـاواة في ظروف المعيشة، ثم امتد ليشمل موضوعات أخرى تتعلق بالمساواة في الفـــرص المتاحة يستقر في السنوات الأخيرة على ظاهرة الحرمان الاجتماعي بأبعادها الماديـــة والاجتماعية، وخاصة الدوركايمية منها المرتبطة بانقطاع الصلة بين الفرد والمجتمع ككل.

ويعتبر هذا التحول في نطاق المعالجة (من التوزيـــع إلـــى قضايـــا الـــترابط والتكامل الاجتماعي) استجابة لتغير الفكر الاجتماعي والسياسي الأوروبي المرتبـــط بأبنية اجتماعية ــ متغيرة ومحكومة بأطر نظامية تقـــوم علـــى التـــوازن والتنـــاغم والانسجام والتكامل. ومما يدعم هذا التصور هو تراكم الإنتـــاج الرســـمي المتعلـــق بالفقر وفشل مزاعم مؤسسي دولة الرفاهية (القضاء على الفقر، اســـتمرارية النمـــو الاقتصادي، العمالة الكاملة والحماية الشاملة)، وكذلك تحليلات الباحثين الاجتمـــاعيين للأشكال الجديدة من الفقر والحرمان؛ ولعله من المناســـب هنـــا أن نبـــدأ بموقـــف المؤسسات الأوروبية الرسمية تجاه هذه الأشكال ثم نتدرج بعد ذلك لمناقشة التنظـــير

الجديد وعلاقته بما يفرخه واقع التشكيلات الاجتماعية الطرفية من أعداد متزايدة من الفقراء والمحرومين والمعدمين والجياع.

ففيما يتعلق بالنقطة الأولى، يبدو جليا من خلال استعراض أدبيات الفقر والحرمان أن المجموعة الأوروبية قد تغيرت مواقفها تغيرا كبيرا خلال العشرين سنة الأخيرة. ففي عام 1975 أقر مجلس وزراء المجموعة الأوروبية تعريف الفقر كما يلي: "يوصف بالفقر الأفراد أو الأسر ذات الموارد التي تقل لدرجة تبعدهم عن الحد الأدنى المقبول للحياة في الدول الأعضاء التي يعيشون فيها" [بيير ستروبل، 35]. أما في سنة 1997 فقد حدد المجلس الأوروبي المحرومين على أنهم "فئة كاملة من البشر، تخرج عن مجال التمتع بحقوق الإنسان جزئيا أو كليا" [بيير ستروبل، 33].

ويلقي هذا التغير تدعيما في كثير من الدوائر الأوروبية مثل هيئة مراقبة السياسات الوطنية التي تشير إلى أنه بالإمكان تحليل الحرمان الاجتماعي بمفهوم إنكار أو عدم توفير الحقوق الاجتماعية أو حق كل مواطن في مستوى أساسي للمعيشة، والمشاركة في المؤسسات الاجتماعية والمهنية الكبرى في المجتمع. ويزيد "روم Room" هذه النقطة توضيحا عندما يربط بين عجز المواطنين عن الحصول على حقوقهم الاجتماعية وتعرضهم للمعاناة من إجراءات تعميم الحرمان الذي يسيء إلى مشاركتهم الاجتماعية والمهنية [Room, G.et al.,16].

ومن الواضح أن هذه التعريفات تكشف عن تغير المفاهيم المستخدمة وتغير مضامينها (عدم التركيز على الجانب الاقتصادي وحده)، إلى جانب أن هذا التغير ــ كما يرى سروبل ــ ليس مجرد نتيجة لمواكبة الظروف الاجتماعية ــ الاقتصادية، بل أنه دليل بالأحرى على التغير العميق في الأفكار الخاصة بالتكامل الاجتماعي وبتدخل الحكومة لتحقيق التضامن الاجتماعي. وترتبط هذه النقطة باهتمام آخر أولاه

منظرو الاتجاه التعددي الوظيفي عنايتهم يتمثل في دراسة مشكلات الفقر والحرمان من منظور التغير الدينامي المتوازن. وهنا نجد "بريليس Prelis" و "أوفوارد Euvrard" يعرفان الحرمان بأنه إخفاق واحد أو أكثر من أنساق الاندماج الذي يعد أساسيا في أداء المجتمع لوظيفته (مثل نظم الحماية الاجتماعية ...الخ) [Euvrard. F. et Prelis. A., 1994.38]، أما "تاونساند Townsend" فيعرف المحرومين نسبيا في ضوء عدم استطاعتهم الحصول على ضرورات الحياة (الغذاء، الخدمات...الخ)، أما إذا كانوا يفتقرون إلى الموارد أو يحرمون من الحصول على مستلزمات الحياة الضرورية التي توفر لهم حق عضوية المجتمع فإنهم في هذه الحالة يقال عنهم أنهم في حالة فقر، ولم يتوقف تاونساند عند هذا الحد، بل ذهب أبعد من ذلك عندما ربط الحرمان بمستوى معيشة أدنى من المستوى المتاح لأغلبية أبناء الوطن أو المقبولة اجتماعيا أو الذي يقرره الدستور [Townsend.P., 1993.36].

ومن الطبيعي نتيجة لذلك أن تجري دراسات تحليلية ومعمقة حول الفقراء والمعدومين، لكن أكثر النقاشات حيوية هي تلك المتداولة بين المنظرين الراديكاليين والماركسيين الجدد، والتي تتمحور حول إشكالية محددة هي إشكالية التناقض ــ الظلم ــ اللامساواة. وقد عالج "إسماعيل قيرة" هذه الإشكالية في دراسة له نشرت في "جدل" ــ كتاب العلوم الاجتماعية، تحت عنوان: " نحو رؤية جديدة لدراسة فقراء المدن". ولكن تبقى الإشارة إلى نقطة محورية أثارها "لاندا" في عدد من دراساته حول الفئات المدينية الدنيا، وهي قضية الحدود والتداخل بين هذه الفئات. وفي هذا الإطار يشير لاندا إلى أن المحرومين يشغلون مكانة تكاد تكون وسطا بين العناصر الرثة (المنسلخين نهائيا) والفقراء العاديين الذين يشغلون حيزهم المتواضع في الطبقات الدنيا من الهرم الاجتماعي، أما المعدمين (العاطلين وأشباه العاطلين والعاملين في البيوت...إلخ)، فيمتازون عن الفقراء بأنهم يعيشون دون خط الفقر

ويقتربون بمستوى دخلهم ونمط حياتهم من العناصر الرثة الذين لا يفصلهم عنهم إلا احتفاظهم بالقدرة على العمل، والأمل بالخروج من قاع المدينة، والسعي إلى تحقيق هذا الأمل. وهنا يقر لائدا صراحة بأن الحدود الاجتماعية بين العناصر الرثة والمعدمين والفقراء العاديين هي حدود على درجة كافية من المجازية ـ سهلة الاتزياح والزوال. الأمر الذي قاده إلى تصنيفهم تحت غطاء مفهوم واحد، وهو: الفئات المدينية الدنيا.

وبدون الدخول في الجدل الدائر حول تنميط هذه الفئات (الهامشيون، دون الطبقات، المنزوعون طبقيا، البروليتاريا الرثة، العمالة غير الرسمية...) وميلها نحو التطرف للتعبير الاجتماعي عن الذات، فإن الشواهد الواقعية تؤكد أن هذه الفئات ما زالت تتعرض لظروف اجتماعية واقتصادية متدنية، ترتبط بعملية التهميش والاستغلال. ومن المعلوم أن تلك الفئات تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن نظام سياسي إلى آخر، لكن تزايد وزنها وتعاظم دورها في تحديد اتجاهات التطور، بعد أن ظلت لفترة طويلة على هامش التأريخ، قد جعلها موضوعا للرهان، والصراع والخطابات الراديكالية الساعية إلى جذبه إلى حلبة الصراع، وتغيير ميزان القوى.

ورغم أن قياس الفقر بمنظور الحرمان ما زال صالحا للاستخدام، فإن المتتبع للتراث الاجتماعي يلاحظ ما يعتري مفهوم الحرمان من تعديل وتنقيح تارة، أو بإعادة صياغة وصك مفاهيم بديلة تارة أخرى. فهذا "كاستيل "Castel" يقترح مفهوم عدم الانتساب أو الانسلاخ، ويعطي "بوغام "Paugam" بديلا آخر أسماه عدم الاعتراف الاجتماعي، أما "دو غولجاك "De Gaulejac و "ليونيتي "Leonetti" فيركزان على ظاهرة التفكك. ومن الطبيعي أن ترتبط هذه المفاهيم بنماذج نظرية محددة، منها نماذج التضامن والتخصص والاحتكار التي تنطلق من تصورات

متداولة في المجالين السياسي والأكاديمي، وتدور في مجملها حول المواطنة والتكامل الاجتماعي.

وكما يشير إسم النموذج الأول (التضامن)، فإن أصحابه أكثر تعاطفا وتحيزا لمبادئ البنائية الوظيفية، لذلك جاءت محاولتهم عبارة عن جهود لتدعيم استمرار توازن المجتمع (آليات الحماية الاجتماعية، الديمقراطية وما إلى ذلك)، أكثر من اهتمامهم بإيجاد صيغة نظرية جديدة؛ ومع ذلك فقد كان لـ"سيلفر "Silverوغيرها إسهاماتهم الواضحة في ربط الحرمان بانهيار الروابط الاجتماعية والتفكك في نسيج العلاقات الاجتماعية، وكذلك قطع الصلة بين الفرد وبيئته. وهذا ما أكده أنصار نموذج التخصص عندما نظروا إلى الحرمان في ضوء الفصل غير المناسب بين المجالات الاجتماعية (تعد الحقوق الأساسية والحريات أساس التنقل بين هذه المجالات). وكذلك الانحراف الفردي والتمييز الاجتماعي. وفوق هذا وذاك، فإن نموذج الاحتكار ينظر إلى الحرمان في ضوء آليات الانغلاق الاجتماعي واحتكار بعض الموارد [بيير ستروبل، 43].

وفي هذا الصدد يكشف تحليل "ماخلوف "Maclouf " لظاهرة الحرمان المتنامية في المجتمعات الأوروبية على أن عدم المساواة في تقسيم العائدات تؤدي بآلياتها المتجددة إلى توليد تمايزات وانحرافات جديدة [Maclouf, 1994,39 ,N 38]. كما تكشف في ذات الوقت تحليلات نماذج الفقر المطلق (أساسيات الحياة)، والنسبي (متوسط الأحوال المعيشية لمجتمع معين)، والذاتي (إدراك الوضع الاجتماعي)، والعزل عن معاناة المحرومين نتيجة تأصل عدم المساواة في الهيكل الأساسي للنظام الرأسمالي.

وهذا ما دفع الباحثون الأوروبيون إلى العودة من جديد إلى إثارة الإشكالية الارتكازية التي تدور حول ترسيخ العمالة الكاملة ودعم مجتمع العمل المأجور، وكذا دعم أفكار التضامن ، وتعميم مظلة التأمين الاجتماعي. وفي هذا السياق يشير

ستروبل إلى أن تزايد ظاهرة الفقر بلا ضابط تثير في أوروبا اليوم نقاشا حادا حول مسائل اجتماعية جوهرية تتعلق بالبحث عن بديل لمجتمع الأجراء المتجه إلى التفكك، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ظاهرة عدم الاستقرار المزمنة لم تعد مبنية على العمل، ولكن على توزيع الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية. ولقد أضاف ستروبل إلى ذلك قضية أخرى تدخل في صميم معضلة الفقر وتكامل أو تفكك مجتمع العمل المأجور، وهي مستقبل دولة الرفاهية.

ونستطيع أن نجد تأييدا لهذا الموقف في بعض الدراسات الحديثة. فلقد دعا فريدمان إلى إعادة تحديد ملامح تفكيرنا حول الفقر الهيكلي في الشمال والجنوب، وناقش مسألة تحويل السلطة وحقوق المواطنين، وكذلك قدم نموذجا لدعم الفئات الفقيرة أساسه اقتصاد الأسرة والموارد التي يحتاجها أي منزل أو أسرة لإنتاج مستلزمات الحياة دون أن يغفل الجهود المحلية ومشاركة الدولة.

وترتبط هذه القضايا باهتمام آخر أولاه ستروبل عنايته ويتمثل في دراسة مشكلات الحرمان، مجتمع الأجراء وحقوق الإنسان. وهنا نجد ستروبل يثير مسألة انتشار نوع جديد من الفقر في أوروبا رغم المستوى العالي الذي توفره دولة الرفاهية نتيجة لضعف التضامن الاجتماعي الذي قد يؤثر على بنيان المجتمع. ويبدو أن ذلك هو ما دفع ستروبل إلى مناقشة مظاهر الفاقة الاجتماعية وعمليات تفكك الروابط الاجتماعية وتهميش وحرمان أو عزل بعض الفئات الاجتماعية.

وإذا ما أمعنا النظر مرة أخرى في تحليلات فريدمان و ستروبل، لاحظنا أنها تنطوي على عناصر مشتركة لعل أهمها اتساع نطاق معالجتهما لظاهرة الفقر ودعوتهما لإعادة التفكير من جديد في هذه الظاهرة، ومحاولة صياغة أطر نظرية جديدة لمعالجتها. إلى جانب سن السياسات المناسبة ومشروعية إعادة التوزيع على

من هم أكثر فقرا وإعادة دراسة مبادئ وأشكال تدخل دولة الرفاهية، إلى جانب إعادة دراسة سياسات التوظيف والتغييرات في علاقات العمل...الخ.

إن المشكلة الأكثر إلحاحا اليوم في المجتمعات الغربية تتعلق بكيفية المحافظة على آليات الاتجاه التعددي الوظيفي كما أنتجها الواقع الأوروبي أمام التغيرات التي تعتريه، وخاصة تزايد وانتشار ظاهرة الحرمان والعزل وانهيار الروابط الاجتماعية؛ ولتمكين هذا الواقع من استعادة فعاليته صيغت العديد من السياسات والنظريات لإعادة إقامة نظم متعددة الأوجه للتكامل الاجتماعي (السياسات التعليمية والثقافية والاجتماعية، بيانات الحقوق السياسية والاجتماعية، وسياسات الحد الأدنى للدخل، نظام شامل للتنظيم البيروقراطي يحقق التماسك بقدر الإمكان)، ومواجهة التهديدات الناجمة عن تفكك التجمعات القديمة ونشوء النزعة الفردية على نطاق واسع، وخاصة الخوف من اجتياح مجتمع حقوق الإنسان كارثة الجدال حول حدوده الرمزية أو الحقيقية [بيتر ستروبل، 42-47].

إن بحث العالم الغربي عن بدائل نظرية وعملية للمحافظة على استمراره وتوازنه، وعن صيغ جديدة للتعامل مع الفئات الدنيا، هو في الواقع بحث متواصل عن تدعيم هيمنة النمط المركزي، وترسيخ تخلف وتبعية التشكيلات الاجتماعية الطرفية التي يفرخ واقعها أشكالا متعددة من الفقر والحرمان الاجتماعي، وكذلك تجسيد المقولة التاريخية التي مفادها أن هناك حرب واحدة مستمرة منذ بدء الحياة على الأرض هي حرب الفقراء والأغنياء، فكل الحروب تنتهي إلا حرب الفقراء.

ومن الواضح أننا نرى من وراء هذا القول بأن الفقر متأصل في الأبنية الاجتماعية، وثمة تراكمات تاريخية أسهمت في وجود نظام عالمي يتميز بانقسامه البنيوي إلى تشكيلات اجتماعية متطورة وغنية، وتشكيلات اجتماعية تبعوية ـ متخلفة وفقيرة. وهناك شواهد تاريخية وأمبريقية معاصرة تصف الوضع المتردي

لهذه الأخيرة التي يعاني جل مواطنيها من الفقر والحرمان. ففي الجزائر مثلا، يلاحظ أنه بعد أن تسارع نمو البلاد في سنوات الستينات والسبعينات وارتفع عدد المشاريع الاستثمارية بشدة، تدهورت الوضعية في السنوات العشر الأخيرة، مما انعكس سلبا على سوق العمل والأجور، وتفشي الفقر بشكل ملفت للانتباه.

وقد بين دليل التنمية البشرية المعد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة 1996 أنه بخصوص الملامح الأساسية للحرمان البشري في الجزائر، أظهرت البيانات بأن عدد السكان بدون خدمات صحية بين 1985 و 1995 بلغ نصف مليون، ووصل عدد السكان دون مرافق للصرف الصحي إلى 6.1 مليون، وبلغت نسبة الأمية لسنة 1995 لمن يتعدى سنهم 15 سنة 6.6 مليون، ونسبة الأمية بين الإناث 4.3 مليون لمن يفوق عمرهن 15 سنة. أما عدد الأطفال خارج المدارس الابتدائية فقد وصل سنة 1992 إلى 534ألف، وبلغ عدد الأطفال للفترة الممتدة بين 1985- 1995 دون الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية ما يعادل 334 ألف، فيما بلغ عدد الأطفال الذين يموتون دون سن الخامسة 50 ألف طفل وذلك سنة 1994.

والواقع أن تحول الاقتصاد الجزائري الذي كان مبنيا على أساس الصناعات المصنعة والمتسم بالرسمية إلى اقتصاد السوق المشوه والتابع، قد زاد من حدة التحديات الكبرى التي بدأت تفرز ظواهر غابت عن شوارعنا سنين عديدة، مثل تفشي ظاهرة التسول في موازاة تفاقم حدة البطالة وموجة التسريح التي شملت آلاف مناصب الشغل إلى جانب التحول الواضح للاقتصاد نحو اللارسمية، وذلك من خلال الاتساع المتزايد للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية التي تستوعب جل القادمين إلى سوق العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة الجزائرية تحاول في خضم المؤامرات التي تحاك ضد الشعب الجزائري، إنجاح الإصلاحات الهيكلية الجارية حاليا ووضع

آليات لحماية الفئات المتضررة من هذه الإصلاحات، وذلك من خلال ما يسمى بالشبكة الاجتماعية التي تنقسم إلى فرعين إثنين وهما: المنحة الجزافية للتضامن الموجهة لأرباب العائلات عديمي الدخل والمعوقين وغير القادرين عن العمل، والتعويض المرتبط بالنشاط ذي المنفعة العامة، إلى جانب الصندوق الوطني لبطالة... وما إلى ذلك من المحاولات الكثيرة في هذا الاتجاه؛ وتبقى مدى نجاعة هذه التجربة رهنا للمستقبل.

opeikandl.com